● أخبار قصيرة

شحنات الغاز المسال الإيراني تصل إلى باكستان

وصلت شحنة من الغاز المسال الإيراني إلى باكستان عبر خطوط السكك الحديدية.
فبعد مضي حوالي ٥٠ يوماً على الحصار البحري الأمريكي، تقوم إيران بتصدير النفط إلى الصين عبر الخط الحديدي الذي تم افتتاحه العام الماضي؛ كما تضاعف عدد قطارات البضائع الإيرانية المتجهة إلى الصين ثلاث مرات.
حتى باكستان، وفي اليوم التالي مباشرة لبدء الحصار، قامت بتشغيل مسار تجاري جديد عبر إيران. كما أصدرت بغداد أوامرها لجميع الجمارك العراقية بالتعاون الفاعل مع إيران.
والآن، وفي وقت أصبح فيه تصدير البضائع الإيرانية إلى آسيا عبر باكستان ميسراً، حيث دخلت هذه الشحنات من الغاز المسال إلى باكستان بواسطة صهاريج خاصة.

الأخضر يكسو ٩٩٪ من أسهم بورصة طهران

سجّل المؤشر العام لبورصة طهران، أمس السبت، ارتفاعاً بواقع ٧٩ ألف نقطة ليصل إلى مستوى ٤ ملايين و٩٥٣ ألف نقطة، محققاً نمواً بنحو ٢٪ (١/٩٦ ٪) مقارنة بآخر مستوى سجله في تداولات يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي.
وصعد المؤشر العام للبورصة في نهاية تداولات السبت بمقدار ٧٩ ألفاً و٧٢٣ نقطة، ليصل إلى رقم ٤ ملايين و١٥٣ ألف نقطة. كما ارتفع مؤشر الأسهم المتساوية الوزن بمقدار ٢٧ ألفاً و٧٩٦ نقطة، ليستقر عند مستوى مليون و١٠١ ألف نقطة.
ودخلت القيمة الإجمالية للسوق قناة ١٢/٣ ألف مليار تومان، في حين بلغت القيمة الإجمالية لتداولات أمس ١٩٠/٧ مليار تومان، وبلغت قيمة التداولات الميكروية ٢٥/٨ ألف مليار تومان.
وكست الخضرة ٩٩ ٪ من شاشات السوق مع صعود ٧٠ رمزاً استثمارياً، بينما تلونت ١ ٪ فقط من السوق باللون الأحمر مع إنهاء ٥ رموز فقط تداولاتها في المنطقة المنخفضة.

إنكماش الإقتصاد الفرنسي إثر العدوان على إيران

أظهرت بيانات رسمية فرنسية، انكماش اقتصاد فرنسا خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ على أساس فصلي، متأثراً بتداعيات العدوان الأمريكي-الصهيوني على إيران.
وجاء ذلك وفق بيانات إحصائية نشرها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي، بالتزامن مع انعكاسات سلبية للعدوان على إيران على اقتصادات منطقة اليورو.
وأوضح المعهد أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة ٠/١ ٪ خلال الربع الأول من العام الجاري، بعدما كان قد سجل نمواً بلغ ٠/٢ ٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٥.
وأضاف: أن تراجع إنفاق الأسر الفرنسية بنسبة ٠/٢ ٪ أسهم في هذا الانكماش، لاسيما على الوقود نتيجة ارتفاع الأسعار. وانخفضت صادرات البلاد بنسبة ٣/٥ ٪ خلال الربع الأول من ٢٠٢٦، متأثرة بتراجع صادرات قطاع الطيران، بعدما كانت قد سجلت ارتفاعاً بنسبة ٠/٩ ٪ في الربع الرابع من ٢٠٢٥.

للحدّ من تأثير العقوبات الخارجية المفروضة على الدول الأعضاء

مقترح إيراني استراتيجي لأوراسيا.. منظومة مالية مستقلة لتجاوز العقوبات غير القانونية

الطاقات التجارية بين إيران وأعضاء أوراسيا تفوق بكثير المستوى الحالي ووتيرة نمو المبادلات ستستمر خلال السنوات المقبلة

الوفاق/ أكد وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني، خلال اجتماع المجلس الاقتصادي الأعلى لأوراسيا في أستانا، على ضرورة تطوير البنى التحتية المالية في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي EAEU، مقدماً مقترحاً لإنشاء آلية مستقلة للتسويات المالية وتوسيع نطاق استخدام العملات الوطنية للحد من تأثير العقوبات الخارجية المفروضة على الدول الأعضاء.
وأعلن محمد أتابك، مساء الجمعة خلال الاجتماع، أن اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والتي مرّ أكثر من عام على بدء تنفيذها، قد خلقت فرصاً جديدة للإقتصادات الوطنية والناشطين الإقتصاديين لدى الجانبين.
وأشار أتابك إلى نتائج هذه الاتفاقية، مضيفاً: إن هذه الآلية وفرت الأرضية لزيادة المبادلات التجارية بين إيران والدول الأعضاء في الاتحاد، وتلعب حالياً دوراً مؤثراً في نمو حجم التجارة المتبادلة، مؤكداً أن الطاقات التجارية بين إيران وأعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي تفوق بكثير المستوى الحالي، وأن وتيرة نمو المبادلات ستستمر خلال السنوات المقبلة.

حماية الاتحاد الأوراسي من العقوبات

واعتبر وزير الصناعة تطوير البنى التحتية اللازمة لتوسيع التعاون الإقتصادي أمراً ضرورياً، قائلاً: إن إنشاء وتعزيز آليات مستقلة للتسوية المالية واستخدام العملات الوطنية في المبادلات التجارية يعد من المستلزمات الأساسية لتحقيق هذا الهدف.
ونوه أتابك بالقول: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تؤمن بأنه من أجل حماية الاتحاد الاقتصادي الأوراسي من العقوبات الجائرة وغير القانونية المفروضة من قبل بعض الدول الثالثة ضد عدد من أعضاء هذا الاتحاد، فإنه من الضروري إنشاء نظام مالي مستقل عن القوى الخارجية. وأضاف: أن مثل هذه الآلية يمكنها، إلى جانب تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء، أن ترفع من مستوى المرونة الاقتصادية للاتحاد في مواجهة الضغوط الخارجية.

التعاون في قطاعي الصناعة والتعدين

كما أكد وزير الصناعة، خلال لقائه مع وزير الصناعة والبناء في جمهورية كازاخستان، على تنفيذ مشاريع صناعية مشتركة بهدف رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، وذلك في إطار بحث سبل تطوير العلاقات الإقتصادية الثنائية. وأكد الجانبان، خلال اللقاء، على ضرورة تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، كما اتفقا على إعداد وتوقيع مذكرات تفاهم بين الجهات المعنية في البلدين، بهدف تأطير التعاون وتسريع تنفيذ المشاريع المتفق عليها، بما يسهم في تسهيل مسار تنفيذ الخطط الصناعية. وناقش الجانبان معالجة التحديات المالية التي تواجه المقاولين والصناعيين في البلدين واتفقا على إيجاد الآليات اللازمة لتسهيل إصدار الضمانات المصرفية، بما يضمن تنفيذ المشاريع المشتركة ودعم الشركات الناشطة في هذه المجالات.

أستانا مستعدة لتوفير الأطر القانونية والتنفيذية اللازمة لتعزيز حضور الشركات الإيرانية في المشاريع الصناعية

حضور الشركات الإيرانية في المشاريع الصناعية بكازاخستان

من جانبه، رحب وزير الصناعة والبناء الكازاخستاني، قانات شارلابايف، بالمقترحات المطروحة؛ مؤكداً استعداد كازاخستان لتوفير الأطر القانونية والتنفيذية اللازمة لتعزيز حضور الشركات الإيرانية في المشاريع الصناعية بكازاخستان.
كما تم خلال الاجتماع بحث تطوير التعاون المشترك بهدف زيادة الطلب وحجم توفير السلع الأساسية، وتسهيل عمليات التحميل والتفريغ والإفراج الجمركي عن البضائع، وكذلك الاستفادة من التجربة الناجحة للخطوط البحرية بين الموانئ الشمالية الإيرانية (بما في ذلك أنزلي وأمير آباد ونوشهر) وميناء أكتاو، بهدف رفع مستوى التبادلات التجارية.
وأكد الطرفان على التعاون لجذب المستثمرين الكازاخستانيين للاستثمار في الموانئ الشمالية الإيرانية وتوفير السفن المطلوبة في بحر قزوين. وكان من بين المحاور الأخرى لهذا الاجتماع زيادة خطوط الملاحة البحرية في بحر قزوين بين الموانئ الإيرانية والكازاخستانية بهدف زيادة حجم التبادلات البحرية والاستفادة من المزايا التنافسية لهذا النمط من النقل. وختم وزير الصناعة الإيراني ونظيره الكازاخستاني لقاءهما الذي يعد خطوة مهمة نحو تعزيز العلاقات الإقتصادية في منطقة أوراسيا بالتأكيد على مواصلة المشاورات الفنية من أجل استكمال مذكرات التفاهم المشار إليها ووضعها موضع التنفيذ.
يُذكر أن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يضم روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وأرمينيا، وقد أقامت إيران تعاوناً اقتصادياً واسع النطاق مع هذا التكتل الاقتصادي من خلال اتفاقية التجارة الحرة.

وتسهيلات جمركية جديدة لدعم استمرار تأمين المواد الخام للصناعات؛

٨٠ مليون دولار.. قيمة صادرات زنجان إلى ١٨ دولة خلال شهرين

أعلن المدير العام لجمارك محافظة زنجان (شمال غرب البلاد) عن تصدير ٩٠ ألف طن من البضائع بقيمة ٨٠ مليون دولار من المحافظة إلى ١٨ دولة حول العالم خلال الشهرين الأولين من العام الإيراني الجاري، مؤكداً أنه تم عبر تنفيذ القرارات المبلغة وتسهيل الإجراءات الجمركية توفير أرضية تتيح للوحدات الإنتاجية تخليص موادها الخام وآلاتها دون أي تأخير في طوابير تخصيص العملة الأجنبية التابعة للبنك المركزي.
وصرح زين العابدين كنج خانلو، أمس السبت، قائلاً: إن هذا الحجم من الصادرات هو ثمرة لجهود وعوائد العملة الصعبة المحققة من قبل ٥٠ وحدة إنتاجية وصناعية في المحافظة.
وفيما يتعلق بتنوع السلع التصديرية لمحافظة زنجان، قال كنج خانلو: شملت معظم السلع المصدرة معدات استراتيجية مثل المحولات الكهربائية، والمقاطع المعدنية، وسبائك الزنك، والأسلاك المعدنية، وورق الفلوتنج، والبولي بروبيلين، موضحاً: أن الحجم الأكبر من صادرات زنجان خلال هذه الفترة قد وُجّه إلى دول تركيا والعراق وتركمانستان وأرمينيا وروسيا.
وشدد المدير العام لجمارك محافظة زنجان على الاستفادة من الطاقات القانونية لتعزيز الصناعات التحويلية في المحافظة، مضيفاً: في سياق إنتاج وتصدير سبائك الزنك والرصاص، دخلت البلاد خلال الشهرين الأولين من العام الجاري شحنات بنحو ٤٠ ألف طن من البضائع بقيمة تتجاوز ١٤ مليون دولار تحت إجراءات الاستيراد المؤقت.
وصرح قائلاً: هذه الشحنات شملت عمدتاً الأتربة والخامات المعدنية للزنك والرصاص، والتي يتم تحويلها بعد المعالجة والتصنيع إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة ومن ثم تصديرها، مما يعد خطوة مؤثرة للغاية نحو التأمين المستدام للمواد الخام التي تحتاجها الصناعات المعدنية في المحافظة.
وفيما يتعلق بإحصاءات الاستيراد النهائي للمحافظة، قال كنج خانلو: خلال هذه الفترة، دخلت البلاد عبر جمارك زنجان شحنات بوزن ٢٥ ألف طن من البضائع بقيمة تقريبية بلغت ٥٤ مليون دولار، شكلت الآلات والمعدات الخاصة بخطوط الإنتاج والمواد الخام الأساسية للصناعات الجزء الأكبر منها. واستعرض كنج خانلو أبرز السلع المستوردة، مشيراً إلى أنها شملت عجينة الخشب، والمسحوق الماص، والتبغ، وأنواع خيوط البولي آميد، والبوليستر، والقطن؛ منوهاً بأن تركيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة والصين وسويسرا كانت على التوالي المصادر الرئيسية لأبرز الواردات عبر جمارك المحافظة. وأشار المدير العام لجمارك محافظة زنجان إلى الإجراءات التحولية التي اتخذتها الجمارك لحلحلة مشاكل الوحدات الإنتاجية، قائلاً: كان أحد الهواجس الرئيسية للمنتجين يتمثل في التأخير بطوابير تخصيص وتأمين العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي؛ ولحسن الحظ، تم خلال هذه الفترة وبناءً على القرارات المبلغة، توفير إمكانية التخليص الجمركي بموجب تعهد ودون الحاجة لتقديم رمز التتبع المصرفي للمتقدمين المؤهلين.
وفي معرض إشارته إلى التخليص الجمركي النسبي للبضائع كأداة دعم، أوضح كنج خانلو قائلاً: كذلك تم تخليص نسبة الـ ١٠ ٪ المتبقية من البضائع المشمولة بالتخليص النسبي بموجب تقديم خطاب ضمان من قبل الوحدات المتقدمة بالطلب، حيث تعد هذه التسهيلات الخاصة خطوة مؤثرة للغاية في سياق الاستمرار المستدام لتأمين المواد الخام للصناعات، لاسيما في ظل الظروف الحساسة والفترات الاقتصادية الصعبة.

خلال لقاء نائب وزير الإقتصاد الإيراني بوزير المالية الطاجيكي؛

التأكيد على تعزيز التعاون بين طهران ودوشنبه في مجالي الاقتصاد والطاقة

بحث نائب وزير الاقتصاد الإيراني رئيس منظمة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية والتقنية مهدي حيدري، مع وزير المالية الطاجيكي قرطدة فيض الدين، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية وتطوير التعاون الثنائي بين طهران ودوشنبه. وجاء ذلك على هامش الاجتماع التشاوري الثالث لبنك التنمية التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، الذي عُقد في العاصمة القيرغيزية بيشكيك.
وخلال اللقاء، أكد الجانبان ضرورة إزالة العوائق المصرفية، وتكثيف التعاون في مجالات الزراعة، والصحة، والطاقة، لاسيما إنتاج الطاقة الكهرومائية.
وأعرب حيدري عن تقديره لدعم طاجيكستان لإيران، داعياً نظيره الطاجيكي إلى زيارة طهران، كما شدد على ضرورة متابعة وحل التحديات التي تواجه الشركات والبنوك الإيرانية العاملة في طاجيكستان. من جانبه، أشار الوزير الطاجيكي إلى وجود ١٦٠ شركة إيرانية تعمل في بلاده، مثمناً الدور الفاعل للمهندسين الإيرانيين في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمحطات الكهرومائية عبر المناقصات الدولية.
كما أشار إلى اتفاقيات التعاون التي وُقعت خلال زيارة الرئيس الإيراني الأخيرة إلى دوشنبه، معرباً عن تطلعه لتذليل العقبات المالية العالقة، ومؤكداً التواصل مع البنك الإسلامي للتنمية لمعالجة الإشكالات المالية لإحدى الشركات الإيرانية. وفي ختام المباحثات، اتفق الجانبان على مواصلة التنسيق ومتابعة ملفات التعاون المشترك عبر القنوات الرسمية.

٢٩٧ مليار متر مكعب.. حجم إنتاج إيران السنوي من الغاز

أعلن مساعد رئيس الجمهورية رئيس منظمة كفاءة الطاقة، أن إنتاج الغاز السنوي للبلاد بلغ ٢٩٧ مليار متر مكعب، منها ١٣ مليار متر مكعب يتم تصديرها.
وأوضح إسماعيل سقاب إصفهاني، أمس السبت، الظروف الخاصة للحرب الإقتصادية التي استهدفت البنية التحتية للطاقة في البلاد، قائلاً: يبلغ إنتاج البلاد السنوي من الغاز ٢٩٧ مليار متر مكعب، يُصدّر منها ١٣ مليار متر مكعب، ويُستخدم ٤٠ مليار متر مكعب في عمليات التشغيل، ويُغذّى ٢٤٣ مليار متر مكعب في شبكة الاستهلاك؛ بينما تبلغ احتياجات الاستهلاك المحلي ٢٨٥ مليار متر مكعب.
وأضاف: خلال الحرب المفروضة الثالثة، واجهت البلاد عدوًا يفوقنا اقتصادًا بخمسة عشر ضعفًا وقوة عسكرية بخمسين ضعفًا. وفي هذه الحرب، شهدت البنية التحتية للغاز في البلاد انخفاضًا قدره ٥٥ مليار متر مكعب، وانخفض الإنتاج من ٢٩٧ مليار إلى ٢٤٢ مليار متر مكعب.
وتابع سقاب إصفهاني قائلاً: بإضافة عجز ٤٥ مليار متر مكعب في الكهرباء والغاز الصناعي العام الماضي، فإننا نواجه حاليًا عجزًا قدره ١٠٠ مليار متر مكعب من الغاز.